

## أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

٦٢٧ - مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشْتَانٍ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ<sup>(١)</sup>

٦٢٨ - وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ كَـ«آمِينَ» كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَـ«وَيَّ وَهِيَهَات» نَزَرَ<sup>(٢)</sup>

أسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال: في الدلالة على معناها، وفي عملها<sup>(٣)</sup>،

- (١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «ناب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عن فعل» جار ومجرور متعلق بناب «كشتان» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب «وصه» معطوف على شتان «هو» مبتدأ ثان «اسم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، واسم مضاف، و«فعل» مضاف إليه «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أوه» مبتدأ مؤخر «ومه» معطوف على أوه، وقد قصد لفظهما جميعاً.
- (٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومعنى مضاف، و«افعل» مضاف إليه «كآمين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كآمين «كثر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «ما» الموصولة «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف، والهاء مضاف إليه «كوي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كوي «وهيهات» معطوف على وي «نزر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غيره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «غير».
- (٣) المراد بالقيام مقام الأفعال في العمل كون اسم الفعل عاملاً غير معمول، أي: لا تتأثر بالعوامل التي تقتضيها فاعلاً أو مفعولاً لها، وفي كونها ليست فضلة.

فخرج بذلك اسم الفاعل، والمصدر النائب عن فعله لتأثرهما بالعوامل، وإن نابا عن الفعل معنى.

وخرجت الحروف لكونها فضلة، وإن نابت عن الفعل معنى.

وللنحاة فيها مذاهب من حيث طبيعتها:

فجمهور البصريين على أنها أسماء، وقال بعضهم: هي أفعال استعملت استعمال الأسماء، وقال الكوفيون: هي أفعال حقيقية.

ويرجح قول جمهور البصريين قبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، وعدم قبولها علامات الأفعال، ومخالفتها لأوزان الأفعال!

واختلف القائلون باسميتها في مدلولها، فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل، لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل عليه الحدث والزمان. ورأى المصنف والأخفش وغيره أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب.

بينما رأى المازني أنها في موضع نصب بمضمر.

ورأى غيرهم أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر.



وتكون بمعنى الأمر، وهو الكثير فيها، كمه: بمعنى اكفف، وآمين: بمعنى استجب، وتكون بمعنى الماضي، كشتان: بمعنى افترق<sup>(١)</sup>، تقول: «شَتَان زَيْدٌ وعَمْرُو»، وهيهات: بمعنى بُعد، تقول: «هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ»<sup>(٢)</sup> [ومعناه: بعد]، وبمعنى المضارع، كأوّه: بمعنى أتوجّع، ووي: بمعنى أعجب<sup>(٣)</sup>، وكلاهما غير مقيس.

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء<sup>(٤)</sup> أنه ينقاس استعمالُ فَعَالٍ اسْمٍ فِعْلٍ مَبْنِيًّا على الكسر من كل فعل ثلاثي<sup>(٥)</sup>؛ فتقول: ضَرَابٍ [زيداً]، أي اضرب، ونَزَالٍ: أي انزل، وکَتَابٍ: أي اكتب، ولم يذكره المصنف هنا استغناءً بذكره هناك.

٦٢٩ - وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِلَيْكَ<sup>(٦)</sup>

٦٣٠ - كَذَا زُوَيْدٌ بَلَهُ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ<sup>(٧)</sup>

من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظَرْفٌ، وما هو مجرور بحرف، نحو: «عليك زيداً» أي: الزمّه، و«إليك» أي: تَنَحَّ، و«دُونُكَ زيداً» أي: خُذْهُ.

(١) بشرط أن يكون فاعله مثنى، أو معطوفاً عليه، تقول: شتان الرجلان، وشتان بين خالدٍ وسعيد. ويقبل الفاعل دخول «ما» الزائدة، أو «ما بين» عليه. ويكون في هذه الحال مجروراً لفظاً مرفوعاً تقديرًا على الفاعلية.

(٢) ومن ذلك قول جرير بن عطية:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

(٣) ومن ذلك قول الشاعر، وهو عدي بن زيد العبادي:

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ بَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشَ ضُرٍّ

(٤) عُدَّ إِلَى ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٥) ثلاثي، تام، متصرف، تام التصرف.

(٦) «والفعل» مبتدأ أول «من أسمائه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأسماء مضاف، والضمير مضاف إليه «عليك» قصد لفظه: مبتدأ ثانٍ تأخر عن خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وهكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «دونك» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف، و«إليك» قصد لفظه أيضاً: مضاف إليه.

(٧) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «رويد» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «بله» معطوف على رويد بعاطف مقدر «ناصبين» حال من الضمير العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن في الخبر «ويعملان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل «الخفض» مفعول به ليعملان «مصدرين» حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلاً.

ومنها: ما يُستعمل مصدرًا واسمَ فعل، كـ «رُوِيَذَ، وَبَلَّهَ».

فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو: «رُوِيَذَ زَيْدٌ» أي: إرِوَادَ زَيْدٍ، أي: إِمِهَالُهُ، وهو منصوب بفعل مضمر، و«بَلَّهَ زَيْدٌ»<sup>(١)</sup> أي: تَرَكَهُ<sup>(٢)</sup>.

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعلٍ، نحو: «رُوِيَذَ زَيْدًا» أي: أَمِهَلَ زَيْدًا، و«بَلَّهَ عَمْرًا» أي: اتركه.

### ٦٣١ - وَمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْرَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ<sup>(٣)</sup>

أي: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال.  
فإن كان ذلك الفعلُ يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك، كَصَه: بمعنى اسكت، ومَه: ومن ذلك قول كعب بن مالك:

(١) ومن ذلك قول كعب بن مالك:

تَذُرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا      بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

يُروى بنصب الأكف على أن «بَلَّهَ» اسم فعل، وبجره على أن «بله» مصدر مضاف إلى مفعوله، كقوله تعالى: ﴿فَضَرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، ومثله قول الآخر:

رُوِيَذَ عَلِيًّا جُدَّ مَا تُدِي أُمَّهُمْ      إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدَّهِمْ مُتَبَايِنُ

(٢) وأسماء الأفعال طائفتان:

- مرتجلة: وهي ما وُضعت من أول الأمر كذلك، مثل: «هيهات»...

- ومنقولة: وهي ما نُقِلَتْ من استعمالٍ آخر إلى هذا الاستعمال (اسم الفعل).

والمنقولة - كما ذكر - أ - عن ظرف. ب - عن جار ومجرور. ج - عن مصدر.

والمنقولة عن مصدر نوعان: أ - ما استُعْمِلَ فعلُهُ مثل «رُوِيَذًا» وهو تصغير «إرِوَادًا». ب - ما لا يُستعملُ له فعلٌ مثل «بله».

(٣) «وما» اسم موصول: مبتدأ «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقعة مبتدأ «تنوب» فعل

مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أسماء الأفعال، والجملة لا محل لها صلة «ما»

المجرورة محلاً باللام «عنه» جار ومجرور متعلق بتنوب «من عمل» بيان لما الموصولة الواقعة مبتدأ «لها»

جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما»

اسم موصول: مفعول به لأخر «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فيه» جار ومجرور متعلق

بقوله: «العمل» الآتي «العمل» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» الموصولة

الواقعة مفعولاً به لأخر.



بمعنى اكْفُفْ، وهيئات زيدٌ: بمعنى بَعْدَ زيدٍ؛ ففي «صَهْ وَمَهْ» ضميران مستتران، كما في اسكت واكفف، وزيد: مرفوع بهيئات كما ارتفع ببعْدَ.

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب <sup>(١)</sup> كان اسْمُ الْفِعْلِ كذلك، كـ«دَرَاكَ زِيداً» أي: أَدْرِكُهُ، و«ضَرَابَ عَمراً» أي: اضْرِبْهُ، ففي «دَرَاكَ، وَضَرَابَ» ضميران مستتران، و«زِيداً، وَعَمراً» منصوبان بهما.

وأشار بقوله: «وَأَخْرَجَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ» إلى أن معمولَ اسمِ الفعلِ يجب تأخيرُه عنه؛ فتقول: «دَرَاكَ زِيداً»، ولا يجوز تقديمُه عليه؛ فلا تقول: «زِيداً دَرَاكَ»، وهذا بخلاف الفعل؛ إذ يجوز «زِيداً أَدْرِكُ» <sup>(٢)</sup>.

### ٦٣٢ - وَاحْكُمَ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ <sup>(٣)</sup>

الدليلُ على أنَّ ما سَمِّيَ بأسماء الأفعال أسماءٌ لحاقُ التنوين لها؛ فتقول في صَهْ: صَهٍ، وفي حَيْهَلْ: حَيْهَلًا، فيلحقها التنوينُ للدلالة على التنكير؛ فما نُونٌ منها كان نكرة، وما لم يُنَوَّنْ كان معرفة <sup>(٤)</sup>.

(١) أي: يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً به.

وإنه قد يتعدَّى بحرف جرٍّ إذا نابَ عما يتعدَّى بذلك الحرف؛ كقولك: حيَّ على الصلاة، أي: أقبلْ على الصلاة.

(٢) السر في ذلك أن أسماء الأفعال إنما عملت بالحمل على الأفعال التي تدل أسماء الأفعال على معانيها، ولم تعمل بالأصالة، فكانت عوامل ضعيفة، وقد علمت مراراً أن العامل الضعيف لا يتصرف في معموله بتقديمه عليه.

(٣) «واحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتنكير» جار ومجرور متعلق باحكم، وتنكير مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي «منها» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينون» السابق «وتعريف» مبتدأ، وتعريف مضاف، وسوى من «سواه» مضاف إليه، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «بين» خبر المبتدأ.

(٤) قال النازم في «شرح الكافية الشافية» ١٣٨٨/٣:

لما كانت هذه الكلمات من قبَل المعنى أفعالاً، ومن قبل اللفظ أسماءً، جُعِلَ لها تعريفٌ وتنكير، فعلاصة تعريف المعرفة منها تجرُّده عن التنوين، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله مُنَوَّنًا.

- ٦٣٣ - وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ<sup>(١)</sup>  
 ٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كـ«قَبْ» وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجِبَ<sup>(٢)</sup>

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ: أَلْفَاظُ اسْتَعْمَلَتْ كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا دَالَّةٌ عَلَى خُطَابِ مَا لَا يَعْقِلُ<sup>(٣)</sup>، أَوْ عَلَى حِكَايَةِ صَوْتٍ مِنَ الْأَصْوَاتِ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: «هَلَا»: لَزَجِرِ الْخَيْلِ،

= ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارة، وما يلزم التنكير كأحد وعَرِيب، وما يعرف وقتاً وينكر وقتاً كرجل وفرس، جعلوا هذه الأسماء كذلك، فالزموا بعضها التعريف كـ«نزال»، و«بله»، و«آمين»، وألزموا بعضها التنكير كـ«واهاً»، و«ويهاً».

واستعملوا بعضها بوجهين، فنُونٌ مقصوداً تنكيره، وجُرْدٌ مقصوداً تعريفه كـ«صَهْ وصِهْ» و«أَفْ وأَفْ». اهـ.  
 ولا يُراد بتنكير اسم الفعل وتعريفه تنكير الفعل الذي بمعناه وتعريفه؛ فالفعل لا يقبل تنكيراً وتعريفاً، بل يُراد تنكير وتعريف المصدر الذي هو أصلُ ذلك الفعل!

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «خوطب» الآتي «خوطب» فعل ماضٍ مبني للمجهول «ما» اسم موصول: نائب فاعل خوطب، والجملة من خوطب ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الأول «لا» نافية «يعقل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة نائب فاعل، والجملة من «لا يعقل» وفاعله لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة نائب فاعل «من مشبه» جار ومجرور بيان لما الموصولة الأولى، ومشبه مضاف، واسم من «اسم الفعل» مضاف إليه، واسم مضاف، والفعل مضاف إليه «صوتاً» مفعول ثانٍ ليجعل تقدم عليه «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وهو مفعوله الأول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة الواقعة في أول البيت.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «أجدى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من أجدى وفاعله لا محل لها صلة «حكاية» مفعول به لأجدى «كقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقب «والزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» قصر للضرورة: مفعول به لالزم، وبنا مضاف، و«النوعين» مضاف إليه «فهو» الفاء للتعليل، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «قد» حرف تحقيق «وجب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير الواقع مبتدأ والمكني به عن بناء النوعين، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو الضمير المنفصل.

(٣) ومن هو في حكم ما لا يعقل كصغار آدميين، كقولك للطفل: «كَيْخَ» بكسر فتشديد.



و«عَدَسٌ»: لزجر البغل<sup>(١)</sup>، والثاني ك«قَب»: لوقوع السيف، و«غَاق»: للغراب. وأشار بقوله: «والزم بنا النوعين» إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية، وقد سبق في باب المعرب والمبني<sup>(٢)</sup> أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر، حيث قال: «وكنيابة عن الفعل بلا تأثر»، وأما أسماء الأصوات، فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال<sup>(٣)</sup>.



(١) ومن ذلك قول الشاعر، وهو يزيد بن مفرغ الحميري:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ      أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وربما سموا الفرس نفسها عدسًا، وحينئذ تؤثر فيه العوامل؛ لأنه عَلِمَ، كما في قول الراجز:

إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسٍ      فَلَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ

ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار: «سأ» إذا دعوه للشرب، وفي مثل من أمثالهم: «قَرَّبَ الحمارَ من

الرَّذْهَةِ وَلَا تَقُلْ لَهُ سَأَ» والرذهة: نُقْرَةٌ في صخرة يستنقع فيها الماء، وقال الشاعر في صفة امرأة:

لَمْ تَذِرْ مَا سَأَ لِلْحَمِيرِ وَلَمْ      تَضْرِبْ بِكَفِّ مُخَابِطِ السَّلَمِ

(٢) ٤٢/١.

(٣) وعلة بنائها - كما يرى البعض - مشابقتها الحروف المهملة في كونها غير عاملة ولا معمولة.

وهي بذلك أولى بالبناء من أسماء الأفعال التي أشبهت الحروف العاملة بكونها عاملة.

ولا ضمير مقدراً في أسماء الأصوات؛ بخلاف أسماء الأفعال، فالأخيرة من قبيل المرغبات، وأسماء

الأصوات من قبيل المفردات.